

بسن ورجاله كلعق ثقة وصحة الحاكم بن حبان بن خزمية  
من حديث بن عمر وفي رواية من حديث جابر بن عبد الله  
الولاحمة طحمة النسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث  
ولا يتصدق به انتهى فلا يرث العتيق عصبة ابن المعتقة  
لانه اجنبي منها **الا ان يكون عصبة اي** عصبة ابن  
المعتقة **عصبة لها** بان تزوج من قبيلتها كان عمها  
قتل من ابنا فعصبة مع عصبتها فاذا مات ابنا لورثها  
ثم مات عتيقها عن عصبة ابنا فتقط قوتها **عصبة**  
**ابنا يكونه عصبتها** **الكونه عصبة الابن** وتقل عن  
علي كرم الله وجهه ان الولا يورث كما يورث المال وهو قول  
القاضي شريح بالشئ المعجمة والحال المهملة اخذ روي ابن  
اسحاق عن الامام احمد ان الولا يورث كما يورث المال ل  
انه لا يرثه الا العصباء دون غيره فعلى هذا اذا مات  
العتيق عن عصباء بن المعتقة من غير قومها وهو اجنبي  
منها يرث العتيق لانه ورث الولا عن ابنا كما يورث ماله  
قال ابو الخطاب في تحذيبه والصحيح عن احمد مثل قول  
الجميع انتهى ويتفرع على القولين مسائل ذكرت منها جملة  
في شرح منظومة شيخ الاسلام جلال الدين لصله الجهادي  
الجنسلي وقد وضع المسئلة الشيخ تقي الدين السبكي في كتابه  
المسمى بالغيث المهدى في ميراث بن المعتق واوضحها فضله الشيخ  
موفق الدين بن قدامة في المغني واوضحها قبله غيره وابتدوا الخلاف  
والزوع

والزوع المبنية على الخلاف وسطوا القول وصرح به ايضا  
ابن زرقون في شرح الموطا وعبد الله بن ابي بكر بن يحيى بن  
عبد السلام المالكي في فرائضه وقاله مالك في المدونة  
والموازية وصرح به الوبي والخزري وابو الخطاب وغيرهم  
وهو ظاهر عبارات الائمة في المختصرات وصرحها في المطولات  
والمسئلة وقعت واقعة حال في عمر الصحابة مرتين وكان  
المضم في الاولي منها علي بن ابي طالب ذكرها الامام مالك  
في الموطا وذكرها عيين وهو مشهور مستشرق عند اهل  
العصر الاول ثم وقعت هذه الصوغة واقعة حال  
لبعض اصحابنا في سنة احدى وثمانين وثمانماية وخالفني  
فيها جمهور علماء العصر واقتوا بان الميراث لابن عم ابن المعتقة  
الاجنبي من المعتقة ثم وقعت ثانيا في سنة تسعين  
واشتمل امرها على اناس كثير وادعي بعضهم انه لا خلاف بين  
العلماء ان المال لابن عم ابن المعتقة حين ان بعض الكابر  
علماء العصر في محفل من الخطا صار يتعجب من ابي فيها  
بان الارث للمسلم بالعصبة ابنا وانكروا ذلك محتجا على من  
اقي به بان النبي صلى الله عليه وسلم قال من مات عن حق  
فهو لورثته قلت وهذا الحديث الذي ذكره واحتج به غير  
معروف عند اهل الحديث وحجة الائمة الحديث السابق فيتعجب  
هذا القائل من الحق المشهور وينكر قول الائمة واجمروا ببعض  
القول الشاذ المأجور فكل من عاب قولنا صحيحا وافقه من التسليم

صحيح